سيكون كارثة على المال العام والحريات

■ عاشور: الكويت بحاجة إلى أكثر من مؤتمر للوصول إلى صورة واضحة لمفهوم المواطنة

صالح عاشور خلال المؤتمر

جانب من المشاركين في المؤتمر

■ العصيمي: المواطن يلجأ إلى قبيلته للاحتماء فيها وكأنها الدولة ووسائل الإعلام لها دور في نبذ الطائفية

وأضاف خسروه ان الهدف من الجلسة النقاشية ثاني للخروج ببيان ختامي، لاسيما وان التركيز على خطوات الإنجاز ستبدأ بعد المؤتمر، مؤكدا على ضرورة تكريس ثقافة الحوار ودولة القانون.

ومن جانبه اكد الناشط السياسي د. فهد السماوي ان المؤتمر يعد بذرة نريدها ان تنمو لتصبح شجرة نتناقش تحتها في كل قضايانا الوطنية، مضيفا ان الكل يتفق ان هناك فوضى سياسية واحتقانا، لذلك لابد من البحث عن مخرج يتمثل في تطبيق مفهوم الدولة المدنية.

وذكر ان المطلوب هو إيجاد اساسيات لاستمرار عمل النظام السياسي للدولة يتمثل في تفعيل الدستور وإيجاد قانون يحرم خطاب الكراهية والتمييز العنصري لإبعاد أي شعور لدى المواطن بالتمييز، موضحا ان هناك خللا كبيرا في السلطة التشريعية لعدم وجود قانون للتجمعات السياسية وتحويل العمل الفردي إلى الجماعي.

■ الإصلاح بدون حوار غير ممكن ولابد من مشاركة جميع التكتلات السياسية على الطاولة للوصول إلى الحلول

وطالب السماوي بوجود هيئة مستقلة للانتخابات وقانون عادل للدوائر يسبق الانتخابات الحالية من اجل خلق ارضية مناسبة، مشيرا إلى ان إصلاح العمل السياسي يتطلب إقرار قانون تمويل واتفاق الحملات الانتخابية وقانون الدعاية، لاسيما وان الأمر الأهم هو تجريم المال السياسي من خلال قانون ملزم للوقوف دون التاثير في إرادة الناخبين.

وبين السماوي ان هناك مبدأ إسلاميا اقر من زمن الدولة الأول وهو عدم الجمع بين التجارة والسياسة، مؤكدا ان ذلك يجب ان يسبق كشف الذمة المالية، إضافة إلى إقرار قانون تضارب المصالح، موضحا في الوقت نفسه ان السلطة التنفيذية تفتقر للعدالة من خلال التعيينات وغيرها.

ومن ناحيته ذكر ممثل الوحدة الدستورية انور البغدادي ان المشاكل التي يمر بها الشباب الكويتي تتلخص بعدم القدرة على وضع أولويات مستحقة وعدم القدرة على تقييم المال، فضلا عن تغييب الكثير من العقول مما ينتج عنه تبعية عمياء.

وأوضح البغدادي ان الحراك الحالي بالأساس ليس شبابيا بل احترافي من أصحاب خبرة سياسية، ثم استخدام الشباب كمحرك واداة ضغط لتحقيق أجندات خاصة، لاسيما وان المجتمع الكويتي هو مجتمع شاب.

وعن سبب اللجوء إلى ساحة الإرادة أكد البغدادي ان السبب يرجع إلى التقرير بالشباب من قبل محترفي السياسة بل يؤخذ الشباب إلى هناك بسبب نظرة القدسية التي كسبها بعض الساسة وكذلك يرجع إلى قلة الخبرة السياسية لديهم وحالة الضياع التي يعيشها ووجود فراغ سلبي يعيشونه، فضلا عن عدم قدرة الحكومة على ملء وقت الفراغ بأعمال منتجة، كذلك إلى خلو البلد من قنوات الانتاج.

وبين انه يمكن حل أزمتنا السياسية الحالية من خلال وضع الأولويات الصحيحة لمسار الإصلاح في الدولة، فإصلاح السلطة التنفيذية والتشريعية بحاجة إلى وقت، موضحا ان الشباب مسؤول مسؤولية تامة عن تنامي خطاب الكراهية لأنهم وقود أي حركة في المجتمع سواء كانت سلبية أو ايجابية.

ومن ناحيتها قالت ممثلة حركة «كود» سحر الأنصاري ان الخروج برؤية إصلاحية لدى أي فئة لا يحتاج إلى بعد سياسي بقدر ما يحتاج إلى إحساس بالمسؤولية والنية الصادقة، مشددة على أهمية الاستفادة من الطاقات الشابة.

وتابعت الأنصاري اننا نحتاج إلى كوادر وطنية ولا نحتاج إلى من يقودنا، موضحة ان ما يطرح حاليا من عمليات إصلاح سياسي ما هي إلا جرعات مخدرة.

ومن جانبه اكد ممثل الاتحاد الوطني لطلبة الكويت احمد النويبض ان تشجيع الشباب يأتي من خلال هذه المؤتمرات التي تطرح فيها وجهات النظر والأفكار التي تمس الأمور التي تعيشها، كما يأتي المؤتمر الوطني ليكون نقطة التقاء وتوصيل رسالة عن الحراك الشبابي.

وذكر ان الكل يتفق ان الحراك الشبابي موجود على مستوى العالم وفي كافة المجالات، فهو عنصر فعال وموجود في كل التيارات ويستندون فيه على حماسهم والذي يدافعون به عن أفكارهم، موضحا ان لجوء الشباب إلى ساحة الإرادة يهدف إلى توصيل صوته عن طريق وسائل الإعلام عبر الاعتصامات وغيرها وهي وسائل متوفرة في تلك الساحة.

وبين ان حل الأزمة السياسية يأتي من خلال القانون، موضحا ان الشباب غير مسؤول عن خطاب الكراهية وهدفنا الأساسي هو مصلحة الكويت.

■ خسروه: يجب تلاقي جميع الفرقاء السياسيين تحت مظلة الدستور والقانون

وبدوره قال ممثل تجمع الميثاق عبدالله الغانم ان هناك نظريات للتحديث والتغيير وعنصرها الأهم هو الشباب، لاسيما وانه بدون الشباب لا توجد تنمية وهو أمر أثبتته التجارب المتعاقبة، مضيفا ان بداية الحراك السياسي كان في عام 2006 للمطالبة بتعديل الدوائر، بعدها ازدادت المطالبات من اجل دخولهم في التنمية السياسة خصوصا مع وجود قنوات التواصل الاجتماعي.

وطالب القائم بضرورة توجيه الحراك الشبابي لتجاوز الجوانب السلبية من خلال الابتعاد عن الحراك الفئوي وعدم الاعتماد على ردود الفعل التي تأتي عقب كل تصرف حكومي، موضحا ان الشباب لديه خيبة أمل من الأداء الحكومي خصوصا فيما يتعلق بالتعليم والصحة والبطالة.

وأشار إلى ان أي مطالبة سياسية لابد أن تكون داخل البرلمان وليس من خلال الشارع الذي يطغى عليه شحن النواب، مطالبا بضرورة الانفتاح الفكري وتقبل الآخر واستقلال السلطة القضائية.

من جانبه ذكر الناشط السياسي عثمان العثمان ان الحراك الشبابي هو سياسي بالأصل انطلق من عام 2005 منذ نقاش حقوق المرأة السياسية وقضايا الدوائر ورحيل سمو رئيس مجلس الوزراء السابق، موضحا ان هناك الكثير من السلبيات في مقابل الايجابيات.

وأوضح ان أي فئة تعتبر مجلس الأمة غير معبر عنها فهي حتما ستلجأ إلى طرق أخرى للتعبير عن رأيها، مبينا ان هناك مجموعة من التشريعات للانطلاق من خلالها لاحداث تغيير وهي تعتبر جسر العبور إلى الدولة الدستورية.

وبين العثمان ان هناك أصوات تطالب بالحكومة البرلمانية وهو أمر طبيعي ونتاج للحراك الشبابي، لاسيما وان السلطة منذ تاريخها وهي تتحالف مع عدد من القوى في كل مرحلة، موضحا ان إبعاد أسرة الحكم عن التعاطي اليومي السياسي من شانه النأي عن التعرض لها ويزيد من احترامها لدى الشعب.

وبدوره قال الناشط السياسي علي خاجة ان الحراك الشبابي هو حقيقي وأي كلام عن شباب مغرر بهم هو أمر غير صحيح، مؤكدا ان هناك مشاكل لم تحل خلال الحكومات المتعاقبة، في ظل المشاكل التعليمية والإسكانية والصحية وغيرها.

وقال ان اللجوء إلى الحكومة إلى المحكمة الدستورية هو أمر مشروع، إلا انه عندما تحصن المحكمة المرسوم ونسمع في الوقت نفسه عن تغيير القانون الانتخابي هو أمر يدل على وجود خلل كبير، مشيرا إلى ان ثقافة كراهية الحلول تعتمد على من يقدمها من خلال التشكيك في كل مخالف، في ظل من يمارس الكراهية عبر وسائل الإعلام.

■ السماوي: نريد هيئة مستقلة للانتخابات وقانوناً عادلاً للدوائر من أجل خلق أرضية مناسبة

وبدورها ذكرت رئيس تحرير وكالة انفراد الإخبارية د.استقلال العازمي ان الشباب الكويتي ساهم بدور فعال في بناء البلاد سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو التنموية، وازداد ذلك الحراك منذ عام 2006 مع قضية الدوائر الخمس ومطالبة عدد من الشباب برحيل سمو رئيس مجلس الوزراء السابق لذلك فان حيوية الشباب على الصعيد الوطني هو أمر طبيعي.

وبينت العازمي ان الحراك الشبابي هو بلا شك مجموعة من التحركات الشبابية المختلفة من اجل إبداء الرأي في مجموعة من القضايا السياسية وهي تعبر عن التزام وطني ووعي سياسي بقضايا البلد وتقدم صورة ايجابية عن الشباب الكويتي.

وقالت ان مستقبل الشباب أصبح مختطفا ومظلما من قوى فاسدة تنهب الأموال وتدمر البلاد ولا تترك لهم شيئا، بل ان مستقبلهم أصبح محكوما بالفشل من قبل الإدارة الحكومية لان الخطط التنموية أجهضت.

من جانبه قال عضو التحالف الوطني الإسلامي باقر جراغ ان الكويت تعيش أزمة حقيقة لعدم وجود رؤية سياسية واضحة، مبينا ان الأزمة التي نعيشها هي في الأصل أزمة مفتعلة وأخرى فعلية.

وبين جراغ ان أحد أسباب الأزمة يرجع إلى خلافات بعض أبناء الأسرة وكذلك ابتعاد اهل الحل والعقلاء عن الساحة السياسية، موضحا ان الدستور الكويتي كفل جميع الحريات ونظم العمل بين السلطات، فالكويت على الرغم من حداثة تجربتها الديمقراطية إلا انها تعد من أفضل الدول على مستوى الشرق الأوسط.

■ الطامة الكبرى أن القياديين باتوا يخرقون القوانين من أجل إرضاء نواب الخدمات

وتمنى ان يتوافق الدستور مع واقع حال البلد، رافضا في الوقت نفسه فكرة الذهاب لتعديل الدستور دون وجود دواعع تستوجب ذلك.

ومن ناحيته أكد رئيس الاتحاد العام لمتدربي الهيئة العامة للتطبيقي مجرن العيفصان ان الشباب هم الأساس في التنمية في مختلف المستويات، مشيرا إلى ان الحراك الشبابي يسير وراء تيارات سياسية مخيفة وتتبع بعض الأفكار المعيبة.

وقال ان الحراك يأتي نتيجة المشاكل التي يعانيها الشباب ولكن بالأصل سبب الحراك هو لاهداف سياسية تركض وراءها التيارات، موضحا ان الخروج وراء دعم التيارات هو خروج ممنوع، فأي حل للازمة السياسية يجب ان يصاحبه وعي سياسي، لاسيما وان الشباب ليسوا وراء خطاب الكراهية.

وطالب الامين العام المساعد لقوى 11/11 د.فوزي الخواري بوجود هيئة مستقلة للانتخابات لتلافي أي أخطاء في احتساب الأرقام في الانتخابات، فهي تحفظ مبدأ العدالة بين المرشحين.

وقال عضو جمعية حقوق الانسان المحامية زهراء السلطان ان أهم ما يطمح له الشارع من كافة اطيافه هو النضج بممارسة العمل السياسي والرقي في الحوار.

وبينت السلطان ان الساحة السياسية شهدت إقصاء للآخر وترهيب وتكميم للأفواه ما أدى إلى فوضى في ممارسة العمل السياسي، مطالبة بضرورة الالتفات إلى الشباب ووضع مطالبهم وآمالهم في قالب معين لوصولها إلى ولي الأمر، فالشباب يريد إيصال رسالة للكافة مفادها «نريد الاستقرار للوصول إلى التنمية».

ومن جانبه أكد ممثل مجموعة تجريم خطاب الكراهية د. عادل دشتي ان الشباب يعاني الكثير من المشاكل التي تحتاج إلى الوقوف عندها، لاسيما وان مشاركة جميع الأطراف في المجتمع ستعمل على إزالة الكثير من العقبات.

ـــة النهج الانقلابي للعبث في الدستور

الوطنية ليست هي السلطة؟

وقال «يأتون بعدها بالطامة الكبرى وهو التوجه لتعديل قانون الانتخابات، ويظهر لنا بعض الوزراء نشر انهم يلتزمون بحكم المحكمة الدستورية، بعدها يصرحون بأن الامر لدى سمو الامير»، موضحا انه «لا يمكن ان يصدر مرسوم بقانون حتى وان مارس الامير هذه السلطة ما لم يات في ديباجته انه وبعد موافقة مجلس الوزراء، وهنا اقول لمن يريد من الوزراء ان يحسب له عند الشعب الكويتي موقف، ان ليس له موقف لان ما سيحصل هو انقلاب على الدستور ونعني ماتقوله».

واضاف ان «اي محاولة عبث في قانون الانتخابات هي تاكيد الانفراد بالسلطة وتاكيد لاصدار اي مراسيم تخالف الدستور انه امر لن يمر دون محاسبة اي احد في السلطة ولن يتم»، مبينا انه «سيتم مواجهة هذا الامر دستوريا، فالهدف الانقلاب على الدستور والغاء القانون وايجاد مثل هذه السابقة».

وقال ان «الاجتماع تناول تحديد خطوات مواجهة محاولات الانفراد بالقرار والسلطة والذي سنتعرضه ونواجهه بكل ما نملكه من سلطة دستورية»، موضحا ان «اول لقاء في مواجهة هذا الامر هو في ندوة بديوان النائب السابق سالم النملان يوم الاربعاء بمنطقة جابر العلي، نقول في ديوانية النملان سنشتعمل حقنا كما ورد في القانون وهو ان الديوانية وما امامها من ساحة هو مكان يمكن الجلوس فيه ومناقشة مختلف القضايا فيه، فالدعوة للشعب الكويتي فالقضية لا تتعلق في كتلة الاغلبية او بقانون الدوائر بل في كل القوانين الذي مارس فيها الحكم والسلطة والحكومة تتعارض مع المادة 71 من الدستور، فالحضور للندوة عبارة عن رسالة رفض فيها هذا التوجه في انتهاك وتنقيح الدستور».

وبين ان اللقاء الثاني سيكون يوم السبت المقبل في ديوان النائب السابق محمد الخليفة بمنطقة الجهراء وبنفس الطريقة سيشمل الساحة خارج الديوانية، مضيفا «وسيكون لقاؤنا الثالث في ساحة الارادة يوم الاثنين المقبل والذي نتمنى ان يكون حاشدا ليوصل الشعب الكويتي رسالة كما فعل في شهر 11 السنة الماضية».

ولفت ان «قدرنا ان نستمر في مواجهة هذا النهج الانقلابي وهذه المحاولة في تعديل والعبث في الدستور»، مشددا ان كل وزير في الحكومة الحالية يتحمل مسؤوليته، لانه لا يمكن ان يصدر مرسوم بقانون قبل ان يعرض على مجلس الوزراء وموافقته، ومختتما بقوله «الله يحفظ هذا البلد بالمحافظه على دستورها وليس العبث فيه».

الهاشم وبورسلي وحضور كبير خلال مؤتمر الحوار الوطني (تصوير: فيصل الابراهيم وصالح محمد)